

CAC,Casablanca,08/12/2000,2634

Identification			
Ref 20979	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 2634/2000
Date de décision 08/12/2000	N° de dossier	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Forclusion, Entreprises en difficulté		Mots clés Relevé de forclusion, Juge commissaire, Convocation des organes de la procédure	
Base légale Article(s) : 32 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Non publiée	

Résumé en français

L'action en relevé de forclusion, introduite devant le juge commissaire, doit respecter les dispositions de l'article 32 du Code de Procédure Civile.

Il est constant en doctrine et en jurisprudence française de considérer l'action en relevé de forclusion comme étant nulle si le juge commissaire ne procède pas à la convocation du créancier, du débiteur et des autres organes de la procédure.

Résumé en arabe

طلب رفع السقوط المقدم للقاضي المنتدب يتعين أن يكون وفق مقتضيات الفصل 32 من قانون المسطرة المدنية. على القاضي المنتدب إنذار الطالب بتصحيح المسطرة.

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار عدد 2634 صادر بتاريخ 2000/12/08

التعليق :

حيث تمسكت الطاعنة في استئنافها بكون المشرع في المادة 690 من مدونة التجارة لم يرتب أي جزاء على عدم التصريح بالدين داخل الآجال المحددة إلا عند عدم ممارسة دعوى رفع السقوط داخل أجل سنة من تاريخ صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة كما أنها من جهة أخرى لم تتوصل بالجريدة الرسمية حتى تكون على بينة من الأجل.

لكن حيث إن المحكمة للرد على أسباب الاستئناف يتعين عليها استجلاء أوجه دفاع الطرف المستأنف عليه في حين أن المسطرة لا يوجد بها إلا طرف واحد وهو طالبة رفع السقوط أمام المرحلة الابتدائية ونفسها المستأنفة أمام المرحلة الاستئنافية والحال أن طلب رفع السقوط يكون عن طريق دعوى طبقا لمقتضيات المادة 690 من مدونة التجارة.

وحيث بالتالي فإن المقال المتعلق بهذه الدعوى يجب أن تحترم فيه مقتضيات الفصل 32 من ق.م.م.

وحيث إن البث في غيبة المدينة وباقي أجهزة المسطرة ودون إدخالهم في الدعوى من شأنه المساس بحقوق الدفاع وبالسير العادي للمسطرة بل إن الفقه والقضاء الفرنسيين ذهبوا إلى إبعاد من ذلك واعتبرا الأمر المتعلق برفع السقوط باطلا إذا لم يقم القاضي المنتدب باستدعاء الدائن والمدين وباقي أجهزة المسطرة وإعطائهم الفرصة للمناقشة كما أن القاضي المنتدب في إطار هذه المسطرة يكون قاضي موضوع يناقش حجج الأطراف ويتثبت منها (انظر في هذا الشأن مؤلف الطبعة الثانية الصفحة 1812 Traité collectives des procédures Bernard Soinne لمؤلفه برنار صوان)

وحيث أنه لئن كان المقال الافتتاحي لدعوى رفع السقوط معيبا من الناحية الشكلية فإن القاضي المنتدب قد بت في الموضوع دون أن يطلب من طالب رفع السقوط تحديد البيانات غير التامة أو التي وقع إغفالها طبقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 32 من ق.م.م.

وحيث إن هذا العيب الشكلي انعكس على الأمر المستأنف وكذا على المقال الاستئنافي. وحيث أنه حفاظا على السير الصحيح لمساطر معالجة صعوبات المقاول وحفاظا على حقوق الطاعنة فإنه يتعين اعتبار الاستئناف جزئيا وإلغاء الأمر المستأنف وإرجاع الملف إلى القاضي المنتدب بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء للبت فيه طبقا للقانون.

لهذه الأسباب

:

فان محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبث انتهائيا علنيا حضوريا تصرح:

في الشكل: بقبول الاستئناف.

في الجوهر: باعتباره وإلغاء الأمر الصادر عن القاضي المنتدب بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 26/9/2000 في الملف رقم 72/2000 وإرجاع الملف إلى القاضي المنتدب بنفس المحكمة للبت فيه وفقا للقانون وبدون صائر.